

## المسؤولية الأخلاقية للصحافي تحكم التعبير على مواقع التواصل

والمعلومات المستقاة من أوساط مهنية متعددة.

واتفق الخبراء على الحساسية المفرطة التي يكتسبها موضوع المسؤولية الأخلاقية عن النشر الشخصي في مواقع التواصل الاجتماعي، إن تعلق الأمر بالنسبة إلى الصحافيين المهنيين أو بالنسبة إلى الجمهور المتلقي، خاصة حينما يتعلق الأمر بالحد الفاصل بين التعبير الذاتي الشخصي، وما بين التعبير من داخل المنبر الإعلامي. ويعتبر هذا الموضوع شائكا حتى في المؤسسات الإعلامية العالمية، وحسبت البعض منها الأمر وأصدرت قرارات ونظم داخلية تمنع صحافييها وموظفيها عن التعبير عن آرائهم السياسية على مواقع التواصل الاجتماعي بسبب تأثرها على مصداقية هذه المؤسسات، وأبرزها هيئة الإذاعة البريطانية التي قال مديرها تيم ديفي بصيغة حاسمة أمام الموظفين "إذا أريدت أن تكون كاتب رأي في مقال أو مدافع عن حملة حزب ما على وسائل التواصل الاجتماعي فهذا خيار متاح لكن لا يجب أن تكون وقتها تعمل في بي.بي.سي."

وغلبيت على نقاشات المهنيين المغاربة التساؤلات أكثر من الأجوبة، قبيل المسؤولية الأخلاقية إذا ما تم التسليم بها، وهل هي مرتبطة بالضمير أو بالضبط الخاص بالمقولة أو ببيئات التنظيم الذاتي؟ وهل للصحافي والصحافية حياة خاصة ببحرنا فيها من الالتزامات السلوكية المهنية؟ وبأي مسوغ يجب على الصحافي والصحافية أن يحافظا على صورتهم خارج عملهم؟ وبأي شريعة مهنية أو مجتمعية يمكن فرض القواعد الأخلاقية خارج العمل على الصحافيين؟

وخلص المشاركون في الندوة المغربية إلى أن المتوخى من وراء الإجابة عن هذه الأسئلة الآتية، خلق تراكب في الاجتهاد الجماعي من أجل مواكبة المشكلات التي تطرحها الثورة التكنولوجية في التواصل على الجسم الصحافي وعلى المجتمع بصفة عامة.

أفضت إلى أن مسوغ حصرية الإخبار بالنسبة إلى المجتمع، لم تعد مرتبطة كما كانت بشقها المهني المتعارف، ولكن بمدى اطلاع المواطن وإخباره في حين زمني قياسي.

وتساءل مفتاح عن مدى احترام حامل صفة صحافي للضوابط الأخلاقية في تعبيراته الشخصية والتي ليست بتكليف من مؤسسته، والتي قد تكون عبارة عن آراء أو انطباعات أو انفعالات ذاتية حول مختلف القضايا التي تلامس نبض المجتمع.



يونس مجاهد  
الصحافي المهني هو بند الضمير الممارس لأخلاقيات المهنة

عبد اللطيف بنصيفة  
الصحافي لا يمكنه أن يحرم الجمهور المتعطش من الرأي الحر

وتشدد على حساسية الدور الذي يضطلع به الصحافي في إخبار وإعلام المواطنين، قائلا إن "حرية الصحافي في التعبير لا حدود لها ولا تحكمها إلا القواعد القانونية والأخلاقية التي تبقى هي الأخرى في تطور دائم".

وبخصوص تأثير التعبير الذاتي للصحافي عبر مواقع التواصل الاجتماعي على سمعة المؤسسة الإعلامية التي يشتغل معها، أشار عبد اللطيف بنصيفة مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط إلى أنه في غياب تعاقب بين المؤسسة والصحافي حول هذا الأمر، يبقى الأمر رهينا بمدى استحضار القواعد المهنية والأخلاقية التي تحكم أساليب التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي.

وأضاف أن "الصحافي بكل ما يملك من أدوات للتعبير وطرق التحليل وأساليب المعالجة، لا يمكنه أن يحرم الجمهور المتعطش من الرأي الحر

الرباط - بحث أكاديميون ومهنيون إعلاميون مغاربة، ماهية المسؤولية الأخلاقية للصحافي عن النشر والتعبير الشخصي على مواقع التواصل الاجتماعي وأثارها على المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها، وتوافقوا على أن الضمير المهني يحكم هذه الممارسة، بينما تباينت الآراء حول الحدود التي لا ينبغي تجاوزها. وتوقف الأكاديميون المشاركون في ندوة فكرية، عقدت نهاية الأسبوع الماضي بالدار البيضاء، عند حدود المسؤولية الأخلاقية لهذه الممارسة ومدى ارتباطها بالضمير المهني وبالالتزام السلوكي المهني للصحافي خارج عمله في المؤسسة الإعلامية التي يشتغل بها. واعتبر يونس مجاهد رئيس المجلس الوطني للصحافة، أن "الصحافي المهني هو بند الضمير الممارس لأخلاقيات المهنة".

وأضاف أنه "حتى الساعة ليست هناك حلول جاهزة بخصوص الإشكالات التي يطرحها هذا النقاش". وأشار إلى أن "الهدف من هذه الندوة هو إشراك المهنيين في طرح القضايا الراهنة التي تهم الصحافة والمجتمع للنقاش العام، ومنها هذا الجانب الأخلاقي المرتبط بفاعل تواصل جديد أصبح له تأثير ينافس تأثير وسائل الإعلام التقليدية وهو مواقع التواصل الاجتماعي".

ونظم المجلس الوطني للصحافة، الندوة بشقين حضوري وافتراضي عبر لجنته "لجنة المنشأة الصحافية وتأهيل القطاع" ولجنة أخلاقيات المهنة والقضايا التأديبية". بهدف تطوير التجربة الصحافية اعتمادا على الخبرات والتجارب الناجحة التي راكمتها الدول الرائدة في المجال الإعلامي، وذلك في ظل الاحترام لحرية التعبير.

وأكد نور الدين مفتاح رئيس لجنة المنشأة الصحافية وتأهيل القطاع بالمجلس، أن شبكة التواصل الاجتماعي أضحت اليوم وفعلا جديدا يفرس نفسه بإلحاح، مشيرا إلى أن ثورة الإعلام الرقمي المرتبط بالتواصل الاجتماعي،

## الإشاعة تشكل الرأي العام الأردني بدلا من الإعلام

مواقع التواصل تستفيد من ضعف الإعلام وتهميش دوره المهني لكسب الجمهور



### الإشاعات طالت المؤسسة الأمنية والعسكرية

وساهم هذا في انتشار الأخبار الكاذبة وغير الدقيقة، حتى باتت ظاهرة تتركب الحكومة وتبحث عن حلول تدهور جميعها في نفس الإطار وهو طرح مشاريع بعيدة عن أصل الداء.

وأفاد مدير مرصد مصداقية الإعلام الأردني "أكيد" التابع لمعهد الإعلام الأردني طه درويش، أن مكافحة الإشاعات بمختلف أشكالها وأنواعها وبرجة انتشارها تكون من خلال إتاحة المعلومات العامة للمواطنين وحق الحصول عليها.

وأكد درويش ضرورة استمرار نشر التوعية الإعلامية والمعلوماتية، ودمج مفاهيمها بالمنهج التعليمي في المدارس والجامعات والأنشطة التوعوية التي تساهم في تحسين الشباب وإكسابهم المهارات السليمة اللازمة للتعامل مع وسائل الإعلام، وكيفية تمييز الإشاعة ورفع درجة الوعي بمكافحتها والحد من انتشارها.

ولا يوجد تشريع يعاقب على كل أنواع الإشاعات في الأردن إلا أن هناك قوانين تعاقب على نقل أو إذاعة أخبار كاذبة أو مختلقة في ظروف معينة، فالمادة 75 فقرة (1) من قانون الاتصالات تنص على أن كل من أقدم بأي وسيلة من وسائل الاتصالات على توجيه رسائل إهانة أو منافية للأداب أو نقل خبر مختلق بقصد إثارة الفزع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ولا تزيد عن سنة أو بالغرامة من 300 دينار إلى 2000 دينار أو بكلا العقوبتين.

وأشار أستاذ التثريعات والإعلام في المعهد الأردني للإعلام صخر الخصاونة إلى أنه لا يوجد في قانون العقوبات أو قانون المطبوعات والنشر أو قانون الجرائم الإلكترونية ما يشير إلى تعريف الإشاعة أو إيجاد عقوبة لها، لكن قانون العقوبات في نص المادة 131 يعاقب على نشر أخبار كاذبة أو مبالغ بها من شأنها أن توهن نفسية الأمة، ويعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات.

وأضاف أن من يذيع أخبارا كاذبة من خارج الأردن أو مبالغ فيها من شأنها أن تقال من هيئة الدولة ومكانتها، فإن نص المادة 132 من العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر.

ولفت إلى أن المادة 152 من قانون العقوبات تنص على أنه إذا وقعت الأبناء الملققة والمزاعم الكاذبة لزعزعة الثقة بالنقد الأردني وسنذات الدولة، فإنه يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

ويرى متخصصون أن التعويل على العقوبات فقط للحد من الإشاعات أو الأخبار الكاذبة هي نظرة قاصرة لا يمكن أن تحقق نتائج مرضية في هذا الشأن، وعلى المسؤولين التفكير بطرق لدعم الإعلام ماديا ومهنيًا للقيام بدوره في إتاحة المعلومة متجاهلا المعلومة التي يبحث عنها الشارع الأردني،

تبحث الحكومة الأردنية عن حلول لمشكلة انتشار الشائعات في البلاد وتأثيرها على الرأي العام وزعزعة الاستقرار، لكنها في نفس الوقت تتجاهل حقيقة أن ضعف الإعلام الأردني ماديا ومهنيًا دفع المواطنين إلى الاعتماد على المصادر الأجنبية ومواقع التواصل لمعرفة ما يجري حولهم.

في الحديث عن الأزمات السياسية والاقتصادية الممنوعة من التداول الإعلامي.

وقال رئيس لجنة الحريات بنقابة الصحافيين الأردنيين يحيى شقير إنه في هذا العصر المقعد بالأحداث السياسية والاقتصادية والعلمية، أصبحت المعلومات تخضع كما في علم الاقتصاد لنظرية العرض والطلب، فإذا كان الطلب على المعلومات أعلى من المعلومات المعروضة، ستأتي الإشاعة لتلح وتغطي النقص المعروض من المعلومات.

ويؤكد خبراء في الإعلام أن الإشاعات والأخبار الملققة هي القوود الذي يغذي أصحاب الأجنحة متابعتهم لاستقطاب الرأي العام أو تصفية حسابات شخصية وسياسية.

في الحديث عن الأزمات السياسية والاقتصادية الممنوعة من التداول الإعلامي.

وقال رئيس المجلس محمد الحلايقة إن وسائل الإعلام التقليدية تعاني من أزمة بنوية على الصعيدين المالي والموضوعي، إضافة إلى عدم وجود حجم كبير من قنوات الإعلام المرئي الأردني نظرا لحدودية الدعم المادي، وكذلك محدودية المسؤولية المهنية للإعلامي ما يدفع المتلقي للجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي لوجود مساحة أكبر للتعبير.

وتمنع الحكومة الأردنية في كثير من الأحيان المعلومات عن الصحافة، وأصبح حظر النشر مرافقا لأي قضية تتسغل اهتمام الأردنيين، فلا تجد وسائل الإعلام الخاصة إلا مواضيع الترفيه لتمتلا المساحة الفارغة لديها، وبعضها ينزلق إلى ممارسات غير مهنية لكنها تنقذ بالنسبة إليها أخف ضروا من التورط

وإجازات الحكومة متجاهلا المعلومة التي يبحث عنها الشارع الأردني،

## روايات سودانية متضاربة حول المسؤول عن حظر مواقع إخبارية

وأعربت الجمعية عن رفضها لما أسمته بـ"تشنيد الصحافيين من المهنة، وكبت الحريات المتمثل في حجب المواقع الإلكترونية".

وأدانت شبكة الصحافيين السودانيين (تابعة لتجمع المهنيين السودانيين) في بيان الجمعة حظر المواقع الإلكترونية، قائلة إنه يُعيد إلى الأذهان سنوات القمع والإرهاب في زمن الطاغية البشير.

وقالت الشبكة "تابعنا بكل أسف ما قامت به نيابة المعلوماتية من حجب لعدد من المواقع الإلكترونية بتوجيه من النائب العام، وللأسف الشديد فقد بزت نيابة المعلوماتية قرارها بما هو أسوأ عندما نكرت أن الحجب جاء من أجل السلامة العامة والطمأنينة وأنه سيستمر 'حتى يضبط الرأي العام'".

والأربعاء شهدت عدة مناطق في السودان مظاهرات حاشدة تنديدا بقردي الأوضاع المعيشية، أصيب خلالها 28 متظاهرا و52 شرطيا، وفق بيانين منفصلين للشرطة ولجنة أطباء السودان (غير حكومية).

القرارات، منبها إلى أن لجنة ثلاثية ستنظر في الطلبات والإستئنافات المقدمة. ونفى النائب العام أي مشاورات قبل إصدار القرار مع لجنة إزالة التمكين ونيابة المعلوماتية، كما استبعد أي تدخلات سياسية من أجل حجب المواقع لجهة أن النائب العام نفسه لا يستطيع التدخل في مثل هذه القرارات الفنية.

بدورها طالبت جمعية الصحافة الإلكترونية في السودان، السبت، السلطات برفع الحجب الذي فرض على منصات إخبارية في البلاد.

وأفادت الجمعية التي تضم عشرات المواقع الإخبارية في بيان السبت بأنه تم "التواصل مع السلطات الرسمية والصحافيين وأصحاب المواقع والصحف الإلكترونية بعد حجب عدد من المنصات الإخبارية لمعرفة أسباب القرار".

وأوضحت أن "معظم الجهات الرسمية المختصة نفت اتخاذها أي قرار حيال المنصات والمواقع الإخبارية، كما نفى النائب العام إصدار قرار بهذا الشأن".

الخرطوم - أثار الحجب المفاجئ لمواقع صحف إخبارية غضبا واسعا في السودان، مع تضارب الروايات الرسمية حول أسباب الحظر والجهة التي قامت بذلك.

وقال الإعلامي ياسين عمر "منذ 29 يونيو الماضي تم حجب مواقع إلكترونية إخبارية وإغلاق حسابات شخصية على منصات التواصل دون معرفة الأسباب". وأضاف "إذا ارتكبت بعض المواقع الإخبارية أخطاء مهنية فيجب على الحكومة أن تلجأ إلى القانون بدلا من استخدام القمع وانتهاك الحريات".

ولم تعترف وزارة الاتصالات بحظرها هذه المواقع في أول يوم أثيرت فيه الضجة حول الموضوع، إذ نفى وزير الاتصالات والنقل الرقمي هاشم حنفي الرسول حجب وزارة الاتصالات أربعين موقعا إلكترونيًا في السودان، بتوجيه من لجنة إزالة التمكين، وتبطلت شبكة الإنترنت في السودان إلى الحد الأدنى.

وقال الوزير "هذه شائعات يروج لها فلول النظام البائد لإعطاء الزخم لمسيراتهم"، بحسب ما تناقلته مواقع سودانية.

لكن مع استمرار الحجب وإدانة الهيئات والنقابات المهنية السودانية لهذا الحظر وتأكيد أصحاب المواقع والقرءاء كشف النائب العام مبارك محمود، الأحد، معلومات جديدة حول القضية.

وقال محمود في تصريح لصحيفة "التيار" المحلية إن نيابة المعلوماتية أصدرت قرارا قضى بإغلاق عدد من المواقع والصفحات التي تغير الكراهية بين الطوائف وتشجع الأكاذيب، وحث أي جهة متضررة على اللجوء إلى نيابة المعلوماتية لاستئناف القرار.

ونوه إلى أن نيابة المعلوماتية تمثل المهمة المختصة التي تملك كامل الصلاحيات في إصدار مثل تلك



قراء المواقع اشتكوا من حظرها